"رسالة"
فنزويلا الاشتراكية

"سيكون أكتوبر أحمراً..باحمرار العاطفة والوطن.. أحمراً ليس لأجل العنف بل للسلام" (الرئيس تشافيز)

رسالة رقم (٢)
الثلاثاء ٢٠٠٨/١٠/١٤

رسالة تحية من الرفيق آلان وودز لرسالة فنزويلا الاشتراكية

أرسل الرفيق آلان وودز مؤسس حملة ارفعوا أيديكم عن فنزويلا والعضو القيادي في التيار الماركسي الأممي رسالةً عبر فيها عن "سروره العظيم" برسالة فنزويلا الاشتراكية. كما رفض الصورة "أحادية الجانب" التي تصور الواقع العربي على أنه خاضع "لقبضة الرجعية الدينية السوداء" في حين أنه توجد "قوى أخرى تعمل" مؤكداً على أن الطبقة العاملة في العديد من البلدان العربية بدأت بالتحرك "ضد البؤس والاستغلال الذي تفرضه ديكتاتورية الرأسمال" مما يتيح "فرصاً جديدةً لثورات اشتراكية ستتفتح في باقي أنحاء العالم وخاصة في المنطقة العربية" الأمر الذي يجعل مهام التصدي للتحديات القادمة ملقاة على عاتق "جيل جديد وشاب من الثوريين العرب".

وإذ تلقينا رسالة الرفيق بكثير من السعادة والسرور فإننا لا نعتبرها دفعةً وتأكيداً على أهمية نشر أحداث وأفكار الثورة الفنزويلية والدفاع عنها بقدر ما نعتبرها مسؤولية وجهها الرفيق آلان وودز إلينا بما يحتله من موقع نضالي بارز في التيار الماركسي الأممي وبما يحتله هذا التيار الثوري من موقع احترام وتقدير من جانب كافة القوى اليسارية الثورية العالمية.

ونحن نؤكد للرفيق آلان وودز بأننا سنكون عند حسن ظنه وحسن ظن كل يساري ثوري في عالمنا العربي وفي العالم أجمع.

محتويات الرسالة

- *الوعي أداة قوية وضرورية لإحداث ثورة حقيقية (٢)*
- *محاولة انقلابية جديدة تستهدف الثورة الفنزويلية وقائدها (٣)*
- *فيديل كاسترو: الاشتراكية الديمقراطية (٦)*
- *هيومان رايتس واتش تقدم تقريراً ملفقاً ومخرباً(٧)*
- *أزمة الرأسمالية العالمية ونجاح الاشتراكية (٩)*
- *استهداف بوليفيا كجزء من مخطط استهداف اليسار اللاتيني (١١)*

الافتتاحية

مع اقتراب الثالث والعشرين من شهر نوفمبر القادم، موعد الانتخابات المحلية في الولايات الفنزويلية، تزداد شدة خطورة الأعمال التي تقوم بها المعارضة لقطع الطريق أمام الثورة البوليفارية-بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية-لتحقيق نصر جديد يعيد لها الثقة "الانتخابية" التي تزعزعت إلى حد ما بعد إفشال الاستفتاء على الدستور المقترح للعام ٢٠٠٧.

لم يكن تزامن التخطيط لمحاولة انقلابية يقوم بها عسكريون فنزويليون مع أعمال الانفصاليين النازيين في بوليفيا بمجرد صدفة. فما كان تنفيذ المخطط الانقلابي بالإطاحة بالرئيس تشافيز وإقامة نظام حكم عسكري قمعي لينجح دون زعزعة استقرار البلاد التي يرأسها أقرب حلفاء الرئيس تشافيز، الرئيس إيفو موراليس. فإشاعة الفوضى في بوليفيا ووضعها في موقف تتعرض فيه للتمزق إلى عدة دويلات كان ليحبط أي محاولة قد يسعى الرئيس موراليس للإتيان بها لإنقاذ الثورة الفنزويلية.

إلا أن مخططات المعارضة الفنزويلية والطغمة المالية البوليفية الانفصالية بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية باءت بالفشل لأسباب تجعلنا ندرك أننا أمام حقبة تاريخية نادرة لا يمكن أن ندعها تمر دون أن نستثمرها إلى أقصى حد. فالثورة الفنزويلية قد أثبتت بأنها باتت أقوى من ذي قبل ومحاولة الانقلاب عليها بغية الردة للرأسمالية لم تعد بنفس مستوى الصعوبة الذي كانت تبدو عليه من قبل كما كانت خلال محاولة العام ٢٠٠٢ الانقلابية التي كاد الانقلابيون فيها أن يقدموا على إعدام الرئيس تشافيز وتمكنوا من دخول القصر الرئاسي لعدة ساعات، إلا أنهم في هذه المرة وبالرغم من وضعهم نصب أعينهم التخلص من الرئيس المنتخب ديمقراطياً كهدف رئيسي للتمرد فإنهم فشلوا حتى في نقل مخططهم إلى مرحلة التطبيق وظل متواجداً في مخيلاتهم وعلى أجهزة تسجيل الأمن الفنزويلي.

وبالإضافة لذلك، فإن البوليفيين من جهتهم ليسوا على استعداد لإعادة تجارب سابقة بالتنازل عن الديمقراطية وعن نضالهم الطبقي، فقد سارعوا للنزول إلى الشوارع للتصدي للانقلابيين ورجالاتهم القتلة وعطلوا مخططاً إجرامياً كانت تعد له زعامات المعارضة ومرتزقتهم المأجورون ليعلموا عبيد رأس المال وأعداء الديمقراطية الإمبرياليين بأن شعوب أمريكا اللاتينية بدأت بالنهوض وأن هذه اليقظة مستمرة والتشبث بها وباستمراريتها مسألة مصيرية بالنسبة لتلك الشعوب.

أما الامبريالية الأمريكية الشمالية فلا تزال تتخبط في إعصار الأزمة المالية الذي فتك بها، ولم تستجمع قواها بعد لتبحث عن حلول قد يكون من ضمنها إزاحة المأزق الداخلي مؤقتاً بنقله إلى صراع عسكري في مناطق جديدة من العالم. ومرحلة التضعضع هذه التي تعيشها أعنف الامبرياليات وأكثرها دمويةً على الإطلاق (*//تتمة ص٥..*)

لمراسلتنا
Socialist.venezuela@hotmail.com

الوعي أداة قوية وضرورية لإحداث ثورة حقيقية

أطلق الفشل الذي ألحقه الاستفتاء على الدستور المقترح من قبل الرئيس تشافيز في العام ٢٠٠٧ موجة من التحليلات التي بحثت في سبب التراجع الانتخابي الأول الذي يصيب الثورة الفنزويلية. وكان الرئيس تشافيز على رأس من بحثوا في أسباب امتناع عدد كبير من أنصار الثورة عن النزول والتصويت لصالح الدستور المقترح، وبعدها أطلقت حملة ضد المشاكل التي كانت تواجه الفنزويليين في حينها، كالنقص في المواد الغذائية الذي تسببت فيه البرجوازية من خلال قطع الإمدادات عن الأسواق. فقامت الحكومة ببناء عدد من المعامل الاشتراكية لإنتاج الغذاء بكميات كبيرة من أجل سد العجز الذي خلقته فعلة البرجوازية بالإضافة لإقرار عدد من القوانين التي تجرم هكذا أفعال بعقوبات سجن ومصادرات لمرتكبيها.

إلا أنه وبالرغم من فتح جبهات داخلية عدة لمواجهة المشكلات وإبقاء الثورة على الدرب الصحيح والمحافظة على شعبيتها، أكد الرئيس تشافيز على أن المشكلة الأساس إنما تكمن في "الوعي الأيديولوجي". فلم تقم المعارضة بحشد عدد من الأصوات القائلة "لا" للدستور أكثر مما كانت تحشد عادةً، إلا أن التراجع كان في أن جزءاً كبيراً من أنصار الرئيس بقوا في منازلهم واكتفوا بهذا الامتناع دون رفض الدستور معبرين عن أنهم لم يقولوا "لا" لاقتراحات الرئيس تشافيز بل إنهم وبكل بساطة لم يفهموا هذه التعديلات ولم يدركوا على ماذا سيصوتون.
لأجل هذا طالب الرئيس تشافيز مراراً وتكراراً أنصار الثورة بالتركيز على الجانب الأيديولوجي الاشتراكي وشدد مطلبه هذا مؤخراً خلال انطلاق الحملة الانتخابية للحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا بتوضيحه أن الاشتراكية هي الدرب الذي لا يمكن للثورة البوليفارية أن تمضي بقوة وديمومة من دونه كما أنه لا يمكن أن تكون تلك الاشتراكية بدون "وعي ثوري ووعي اشتراكي".

قرأت في إحدى المرات تعليقاً بأن الرئيس تشافيز يتمنى لو كان الفنزويليون كالكوبيين يعلمون معنى الاشتراكية فلا يضطر لصرف جهد في "شرح الأفكار"، إلا أن قول كهذا ينم عن جهل بحقيقة أحداث الثورة الفنزويلية. فاشتراكية القرن الواحد والعشرين مختلفة إلى حد كبير عن النظم الاشتراكية التي سادت في القرن الماضي والتي لا تزال بعضها مستمرة كما في كوبا، فالكوبيون يعرفون ما تعنيه الاشتراكية إلا أنهم لا يجيدون ممارسة اشتراكية القرن الواحد والعشرين.

قبل تناول الوعي الشعبي في فنزويلا، علينا أن نفهم طبيعة الثورة التي تحدث أمامنا، فنحن لسنا أمام ثورة تقودها أقلية وتفرض ديكتاتورية البروليتاريا بأن تجعل من أيديولوجيتها الفئوية الأيديولوجيا الوحيدة والمفروضة على المجتمع، فحتى المفاهيم التي اعتدنا عليها وعلى معانٍ محددة لها كالثورة وديكتاتورية البروليتاريا وحتى العلاقة مع الدين، نجدها في فنزويلا بشكل آخر، نجدها كما تطرحها اشتراكية القرن الواحد والعشرين من خلال "النشاط الثوري، النقدي -العملي" كما وصفه كارل ماركس.

ولأجل هذا فإن صعوبة رفع وتيرة الوعي الشعبي في فنزويلا بخصوص الاشتراكية تحديداً تكمن بأنه لا يمكن فرض تدريسها كما لا يمكن أن تقر من السلطة السياسية لتصبح أمراً واقعاً مفهوماً، ففي فنزويلا أي قانون لا تفهمه الغالبية سيكون ضعيفاً من الناحية التطبيقية أولاً ومن الناحية الشرعية ثانياً. فالسلطة ستكون عاجزة عن حماية قوانينها ذات الطابع الاشتراكي أمام معارضة تعتبر العنف وسيلةً ديمقراطيةً، فإن لم يدرك التشافيزيون أهمية أي قانون بالنسبة لهم فإنهم لن يرهبوا أعداء الثورة بإصرارهم على إقراره والدفاع عنه، بل سيتراجعوا عن حمايته أو يعبروا عن عدم فهمه بالامتناع عن تأييده بأي صورة كانت. وإن أقر أحد القوانين دون ثورة القطب المعارض فإن هذا لا يعني بأنه سيطبق بشكل سليم، فمن يطبق القانون ليس عليه فقط أن يفهم القانون بل أن يفهم روح القانون وغاياته وأسبابه والآثار التي قد تترتب عليه. وكمثال قريب، لدينا حزمة القوانين التي أقرها الرئيس تشافيز بمراسيم رئاسية في اليوم الأخير من فترة الصلاحية التي منحته إياها الجمعية الوطنية لإصدار مراسيم تشريعية، فعقب إقرار تلك المراسيم المأخوذة من الدستور الذي لم يتم إقراره، أجري مباشرةً استطلاع للرأي للوقوف عند مستوى فهم هذه القوانين وكانت النتيجة بأن الغالبية الفنزويلية لا تعارض ولا توافق عليها لأنها لا تفهمها ولا يعلمون ما الذي تعنيه، فشرع الحزب الاشتراكي الموحد مباشرةً بإقامة منتديات نقاشية في الشوارع والأحياء الفنزويلية في المناطق كافة وحث أعضاؤه على شرح تلك القوانين للرأي العام الفنزويلي، علماً بأن هذه القوانين قد أقرها الرئيس وإن رأي الشعب فيها، في ظل أي نظام آخر سواء أكان ديمقراطياً أو استبدادياً، لن يقدم ولن يؤخر على مصيرها إلا أننا في ظل حالة خاصة.

نحن أمام ثورة تفهم بأن القانون لا تحميه السلطة فحسب، وتعي بأن القانون ليس حبراً على ورق دمغت عليه مجموعة من الأختام، بل هو تشريع لا يضمن خروجه للحياة ولا يحقق غاياته سوى شرعية القبول الشعبي، وهذه شرعية لا تمنح إلا بعد فهم القانون وأهدافه وفوائده، وهكذا وعي لا يكون بالقمع والإرهاب والإكراه فيكون وعي يمهد لردة نحو الرأسمالية، بل هو وعي اشتراكية القرن الواحد والعشرين، وعي بقدر ما يتطلب من صعوبة ليترسخ في العقول بقدر ما يكون عنيداً في الثبات فيها.

إن الوعي في ظل الثورة الاشتراكية في فنزويلا، الوعي في خضم ثورة اشتراكية القرن الواحد والعشرين، هو وعي ينمو وينضج ويستمر بالرقي من خلال الممارسة الثورية التي تصنع من تجارب الماضي قاعدة لكل استيعاب وتضيف لتلك القاعدة بناءً مصنوعة حجارته من تجاربها الثورية وممارساتها الملموسة البعيدة عن أوهام وترهات الماضي لتشطب من قاموسها أي ذكر لعبارة "الإكراه لترسيخ الوعي الطبقي" وليحل مكانها كما قال الرئيس سعي لإثراء "الوعي الذي لا يتوقف عن النمو" بطرائق ثورية تحفظ الثورة من التقهقر والتقوقع "بتغذية ذاك الوعي بالنقاش والمعرفة ونقد الذات، فالوعي أداة قوية وضرورية لإحداث ثورة حقيقية".

محاولة انقلابية جديدة تستهدف الثورة الفنزويلية وقائدها

يبدو أن تاريخ ٩/١١ قد أصبح تاريخاً صديقاً للامبريالية تقوم فيه بمحاولاتها لخلق نظام عسكري ديكتاتوري تستبدل به حكومة اشتراكية شرعية بهدف تحقيق مكاسب لطبقة مستغلة تقوم على حساب الأغلبية.

فكما أُسقطت حكومة رئيس التشيلي أللليندي قبل ٣٥ عاما من الآن في مثل هذا التاريخ، تكشفت هذا العام في ٩/١١ أيضاً محاولة لإسقاط مشابه بحق رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية هوغو تشافيز. إلا أن ما أثبتته الاشتراكية من تقدم وتطور بقياداتها التي استطاعت أن تستثمر أخطاء الماضي وتحقق النماذج الأفضل لشعوبها وبلادها قد جعلت من هذا التاريخ على مر الأيام تاريخا فاضحا لحقيقة تلك الامبريالية وأثبتت قدرتها على المواجهة والتصدي لأي محاولة امبريالية تستهدف مصالح الشعوب. ف ١١/٩ الذي نجحت فيه محاولة الانقلاب على حكومة اشتراكية قبل عشرات السنين أصبح ١١/٩ الذي أحبطت فيه الحكومة الاشتراكية محاولة فاشلة للانقلاب عليها لتدل على أن الاشتراكية فيها هي فعلا اشتراكية القرن الجديد.

إن ما يميز واقع هذه المؤامرات هو كشفه عن حقائق لم تعد تخفيها أدوات التجميل التي تتعمد الدول الامبريالية استخدامها فتبدو بذلك على حقيقتها وتتضح معاداتها للديمقراطية لأن استهداف حكومة منتخبة شعبياً بانقلاب عسكري هو انتهاك واضح من قبل القائمين على الانقلاب لخيارات الأغلبية الشعبية ولقراراتها الديمقراطية. كما لم يعد من المخفي ضلوع الولايات المتحدة بهذه الجرائم الامبريالية التي ترتكب بحق الشعوب. فإذا كان الأمر يتم سراً فيما مضى فهو الآن يفوق مرحلة العلنية في الوضوح.

ومن مظاهر هذه العلنية التقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش بزعماء المعارضة الفنزويلية وغيرهم من معارضي أمريكا اللاتينية في ٢٣ من الشهر الماضي مؤكدا على دعمه الكامل لهم ولأي مخططات وبرامج يقومون بها بحجة "تحسين حالة الحريات وحماية الحقوق والكرامة"

كما يتضح هذا التآمر الأمريكي في محاولة الانقلاب الأخيرة التي كشفتها أجهزة الأمن التابعة للحكومة الشرعية في فنزويلا. فقد بث التلفزيون المحلي شريط تسجيلي اتضحت فيه كامل مخططات العسكريين الضالعين في محاولة الانقلاب ونواياهم للإطاحة بالرئيس تشافيز. وإن هذا التآمر الأمريكي الامبريالي لا يستهدف فنزويلا فقط بل "كافة الدول التي تقاتل ضد الرأسمالية" كما قال أمين عام الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا أريستوبولوه إيستوريز.

ففي محاولة انقلاب كشفتها أجهزة الأمن الفنزويلية في ٩/١١ الماضي، خطط عدد من الشخصيات العسكرية، المؤلفة من عسكريين قدامى كانوا قد شاركوا في محاولة الانقلاب الفاشلة شعبيا التي نفذت في عام ٢٠٠٢ وآخرين لا يزالون على رأس عملهم، خططوا للإطاحة بالرئيس تشافيز

بأي طريقة حتى وإن كانت عن طريق "تفجيره" بحسب ما ورد في التسجيل الصوتي. لقد كان المخطط الكامل واضحاً في التسجيل حيث سمع صوت أحد الضباط المشاركين قائلاً "سيتم بذل كافة الجهود للتوجه إلى مكان تواجد الرجل (في إشارة إلى الرئيس تشافيز) أينما كان" وأضاف آخر "نحن مقسمون إلى ٤ أقسام: أحدهم في الشرق وآخر في الغرب واثنان في الوسط هم الأهم من ضمنهم طيار والآخر خبير جوي هو الذي سينطلق بالطائرة."

وقد كانت الثقة التي أبداها الرئيس تشافيز، حينما اتصل بالبرنامج بعد البث معلنا أن أي محاولة انقلاب لاحقة مهما كانت قوية سيتم مواجهتها برد أقوى بكثير، في محلها لأنه كان على يقين بأن حكومته منتخبة ديمقراطيا وأن هذه المحاولات هي مضادة للإرادة الشعبية التي يؤمن بقوتها وانتصارها الحتمي.

ولم تخذله هذه القوة الشعبية عندما التقى بعد كشف محاولة الانقلاب بيوم واحد أعدادا من المتظاهرين ضد محاولة الانقلاب رافعين لافتات تقول "إذا أتوا بمثل الحادي عشر نأتيهم بمثل الثالث عشر" في إشارة إلى انقلاب عام ٢٠٠٢ الذي حدث في تاريخ ٩/١١ ولحقه في ٩/١٣ انتفاضة شعبية مناصرة للرئيس تشافيز أعادته إلى الحكم.

وعلى صعيد آخر، يبدو أن نبأ محاولة انقلاب على رئيس الجمهورية لم يشكل خبرا أو حقيقة ذات أهمية بالنسبة لبعض المحطات والصحف الإعلامية الخاصة إذ لعب التهميش المتعمد الذي قام به الإعلام الخاص لنقل خبر محاولة الانقلاب دوراً هاما كشريك في هذه المحاولة الفاشلة تماما كما فعل عام ٢٠٠٢ عندما قام بتشويه أحداث الانقلاب وإظهاره على أنه تظاهرة غير سلمية يقوم بها أنصار تشافيز ضد المعارضة ومن ثم بث أفلام أمريكية بينما كانت الأحداث لا تزال قائمة.

ومما يؤيد ما ذكر سابقا عن ضلوع الولايات المتحدة بكل هذه المحاولات اليائسة هو حدوثها في أكثر من دولة لاتينية تتبع الخط اليساري في أمريكا اللاتينية كالأزمة التي حدثت في ذات التاريخ ٩/١١ في بوليفيا. وقد كان الموقف الذي اتخذه رؤساء البلدين، فنزويلا وبوليفيا، بطرد السفراء الأمريكيين من بلادهم موقفا واضحا يثبت تنبههم الشديد لهذه المؤامرة الامبريالية الواسعة.

قال الرئيس تشافيز "باسم الملايين منا كشعوب أمريكا الجنوبية، أدعو رئيس الولايات المتحدة إلى احترام سيادة شعوبنا وحكوماتنا."

هذا الاستهداف لا يتوقف، "إنها خطة مستمرة" كما أعلن وزير السلطة الشعبية للعدل والعلاقات الداخلية طارق العصامي مشيرا إلى اعتقال فنزويليين اثنين في ٩/٢٤ بحوزتهم أسلحة حربية مؤكدا أن الحدث كان جزء من محاولة انقلاب كانت قادمة.

ولعل استمرار الضربات وبشكل متوالي وصريح ضد فنزويلا بشكل خاص يدل على إدراك الامبريالية لخطر هذا المد اليساري الذي تقوده فنزويلا في أمريكا اللاتينية على الوجود الامبريالي ومصالحه الأنانية المتنكرة للمصالح العامة.

ففنزويلا رغم الوزن الذي تشكله لشبح الامبريالية الأمريكي من حيث أهميتها النفطية والتي توعد الرئيس تشافيز بحجبها عن الولايات المتحدة إذا بدأت الأخيرة هجوما على بلاده مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير ذلك على "القوة" الأمريكية، هي في ذات الوقت تشكل وزناً خطراً على الوجود الامبريالي إذ إنها "تخلق حالة قارية ودولية جريئة في محاولتها التصدي للولايات المتحدة كما أنها تبشر بالاشتراكية التي عادت بفضلها إلى الحياة بقوة ثورية مما يرعب الامبريالية لأنها غير قادرة على مواجهة ثورات ديمقراطية تتبنى الاشتراكية كخيار لخلاصها. ومن هنا لم تجد الامبريالية حلا سوى دعم الانقلابات العسكرية." فهي لم ولن تنجح في مجال الإقناع والحشد الشعبي.

وفنزويلا بقيادتها لهذا المد اليساري قادرة على مواجهة هذا الاستهداف، فلم تعد الاشتراكية لدى هذا الجيل الجديد قائمة على القوة العسكرية كرادع أساسي لأي مواجهة بل أصبحت تتخذ من "ديمقراطية الممارسة" أساساً لصمودها وهو ما يجعلها أقوى وقابلة للاستمرار مع المحافظة على القدرة العسكرية التي تقوم أيضاً على الممارسة الديمقراطية وهو ما يظهر جليا في الولاء للثورة الذي يبديه أعضاء جهاز الأمن الفنزويلي من خلال ترقبهم لمحاولات الانقلاب المتتالية والمستمرة بدقة عالية وإحباطهم لها.

وعلى أي حال، فإن كل هذه الجرائم إنما تصنع فشلها بنفسها إذ تقدم خدمة في غاية الأهمية لهذا المد اليساري الذي تستهدفه، "فهي تكشف وجه القباحة الرأسمالي الإمبريالي، وتثبت شيئا فشيئا أنها ليست صديقة للديمقراطية ويتبين من خلال الأزمات أن الاشتراكيين هم الحماة لهذه الديمقراطية. إنها معركة بدأت الامبريالية بخسارتها جراء محاولاتها اليائسة لإيقاف مد ثوري هي أضعف من مواجهته في الوقت الراهن وهو أقوى من تحجيمه ببساطة."

يقول الرئيس تشافيز "إن موتي لا يعني لهم شيئا كما أن موت آلاف الناس لا يعنيهم، لا يعنيهم شيئا على الإطلاق. إن هذا هو منطقهم، منطق الموت. لذا يجب علينا أن نفرض منطقنا نحن، منطق السلام."

لوحة تشافيز الفنية تباع بالمزاد العلني بمبلغ ٢٥٥.٠٠٠ دولار في فنزويلا

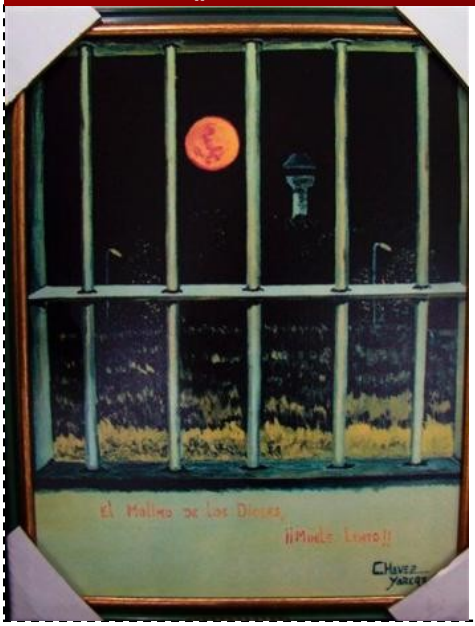

بيعت لوحة فنية رسمها الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز أثناء تواجده في المعتقل بالمزاد العلني بمبلغ ٢٥٥,٠٠٠ دولار تذهب ريعا لحزبه الاشتراكي.

قالت حليفة الرئيس تشافيز وامرأة الكونغرس هيروشيما برافو إن ثلاثة رجال أعمال فنزويليين قد ابتاعوا الأسبوع الماضي هذه القطعة المسماة "قمر يير" (The Yare Moon) كان الرئيس تشافيز قد رسمها أثناء تنفيذه حكما بالسجن لمدة عامين في سجن يير بعد محاولة الانقلاب التي قادها عام ١٩٩٢.

تصور اللوحة قمرا كاملا ظاهرا عبر شباك مسدود لحجرة سجن وتقول عبارة مكتوبة باللون الأحمر على الحائط أسفل الشباك: "الطاحونة الإلهية تدور ببطء!"
شارك نحو ٤٠ شخص في المزايدة والتي بدأت بقيمة ١٤،٠٠٠ دولار. قالت برافو الاثنين ٩/١٥ للأسوشيتد بريس "لقد جلبت اللوحة مبالغ أكثر مما جلبته أعمال أخرى تعود لأكبر الفنانين الفنزويليين."

وأضافت أن زملائها تعجبوا من السعر، ولكنهم اعتبروا اللوحة جزءا رمزيا من تاريخ فنزويلا.

المصدر: الأسوشيتد بريس

تتمة الإفتتاحية..

تتيح فسحةً زمنية لشعوب أمريكا اللاتينية التي تبحث عن استقلالها بعيداً عن الاستعباد الأجنبي والاستبداد الوطني لتستمر بثورتها البوليفارية وتتقدم بخطوات أوثق وأسرع باتجاه اتحاد أقطارها وحرية شعوبها ببنائها لاشتراكية القرن الواحد والعشرين.

وهذه "الفسحة الزمنية" التي تكون فيها الامبريالية في إحدى حالات ضعفها هي فرصة أخرى يقدمها التاريخ للثورة ومنحة نادرة إن أضاعتها ثورة بوليفار في فنزويلا لتنوير وتثوير المجتمع وتصدير الثورة قارياً وحتى عالمياً فستكون في حينها قد ارتكبت جريمةً ليس فقط في حق نضالات فقراء فنزويلا وتضحيات الشعوب اللاتينية الثائرة بل بحق الإنسانية جمعاء الباحثة وبعطش عن بديل للظلام الذي تعيش فيه.

ثورتنا، الثورة الفنزويلية، نجحت حتى الآن بالاستفادة من الأزمة المالية العالمية والمتغيرات على الساحة الدولية. فمن جهة تعمل على الترويج لنظامها الاقتصادي البديل الذي تبنيه ولأيديولوجيتها الاشتراكية كخيار يحقق للشعوب العيش الكريم والسلام بالتخلص من الأنظمة الرأسمالية سواء "الديمقراطية" منها أو الاستبدادية.

ومن جهة أخرى نجحت بالاستفادة من حاجة روسيا، القوة الصاعدة على الساحة الدولية، بالحصول على حلفاء في مناطق عدة من العالم يعيدون إليها نفوذها الضائع. وبالرغم من أن التقارب مع روسيا لا ينال رضا كافة زعماء اليسار الثوري تحديداً في القارة اللاتينية، فينظر البعض إليها على أنها امبريالية أخرى ستحل مكان الامبريالية الأمريكية والبعض الآخر يراها تهديداً للقارة بجلب الويلات عليها من الولايات المتحدة. إلا أن الرئيس تشافيز بتقربه من روسيا لم يتخذ أي خطوات ولا يمتلك النية لجعل فنزويلا تابعةً لها، فهو يعلم بأن روسيا تحكمها طبقة سائدة إن تقاطعت مصالحها في هذه المرحلة مع مصالح الثورة الفنزويلية فإنها لاحقاً قد تعارضها وبشكل حاد جراء تناقض واضح بين بلاد ظفرت الطبقة العاملة فيها بالسيادة السياسية وبلاد أخرى يحكمها رجال الأعمال. فاختلاف النظم الاقتصادية بينهما واختلاف أهدافها الطبقية يضمن ألا تقوم أي تبعية لا اليوم ولا غداً وأن المسألة ما هي إلا تقاطع مصالح مرحلي سيكون من الغباء المطلق تضييع الاستفادة منه خصوصاً في الوضع الحالي الذي أكثر ما تحتاج إليه فنزويلا فيه هو التقنية غير المتوفرة وطنياً والتي تشكل روسيا مخزناً هائلاً لها.

وكما كانت الثورة الفنزويلية هي السباقة في القارة اللاتينية لطرح الإصلاحات الاجتماعية وترك النيوليبرالية، بالرغم من معارضة باقي الدول لهكذا خيار في حينها، فإنها اليوم كذلك السباقة بالسعي، من خلال رؤية سياسية جريئة، لتحقيق أقصى المكاسب من هذه المرحلة واقتناص الفرصة بما يخدم ثورتها الاشتراكية.

مع هكذا تغيرات دولية وتراجع في نفوذ الولايات المتحدة مما يعني بالضرورة تراجع إمكانيات المعارضة العنفية التي لا تؤمن بالوسائل الديمقراطية واستمرار النهوض الثوري اللاتيني بازدياد شعبية الرؤساء الذين يتبنون هذا الطريق كما في بوليفيا والإكوادور، تزداد فرص الثورة الاشتراكية في فنزويلا وفي القارة اللاتينية جمعاء بالاستمرار والتقدم والرقي في ظل ظروف ما كان يمكن أن تكون أفضل مما هي عليه الآن، مما يزيد من الآمال التي تنتظر المزيد من الثورة من جهة وترفع من سقف المسؤوليات الملقاة على عاتقها من جهة أخرى وذلك من خلال مطالبتها بأن تكون على مستوى الوقائع التي أثبتت حتى الآن بأنها قادرة بروحها الثورية على التعامل معها ومع الظروف كافة لتحقيق ما فيه مصلحة الفئات الفقيرة الحاكمة فيها والتي تحدد طبيعة وغايات السياستين الداخلية والخارجية لتبرهن من جديد على البعد الطبقي والأممي للثورة وابتعادها عن كل انعزال وتقوقع.

نجاح ملموس آخر في الإكوادور

أثبتت نداءات الرئيس الإكوادوري رافائيل كوريا إلى شعبه بمساعدته "لتحقيق وطن قوي ذي سيادة وكرامة، عادل وخالي من البؤس" شعبيتها لدى الإكوادوريين الذين صادق ٦٣.٩% منهم على الدستور.

يعتقد مؤيدو كوريا أن هذه النتائج هي بمثابة توكيد على ثورة الشعب التي يدعمها الرئيس كوريا. كما اعتبر الرئيس كوريا ذاته أن النتائج هي انتصار تاريخي واضح لأهدافه في توفير شبكة أمان اجتماعي للإكوادوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر كما ستساهم في القضاء على الأسباب التي كانت قد جعلت من الإكوادور منطقة دائمة التوتر. ووعد الرئيس كوريا بتغييرات سريعة وعميقة.

إن هذا الانتصار هو ثالث انتصار شعبي يحققه الرئيس كوريا وبرنامجه السياسي منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٦ بالانتخاب أيضاً حيث حصل على نسبة ٥٧% في ذلك الوقت لتزداد هذا العام بنسبة مقدارها ٧%. وهذا يدل على مدى شعبية دستوره الذي يلزم الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي للجميع كما أنه يزيد من سيطرتها على الاقتصاد بما في ذلك الثروات الطبيعية كالنفط. ويقدم رواتب تقاعدية للأمهات اللواتي لا تعملن كما يكفل حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي.

إن التشابه بين هذا الدستور والدستور الفنزويلي أن كليهما يجيزان للدولة أن تصادر

الأملاك الخاصة لأجل الصالح العام. قال الرئيس كوريا "هذا الدستور يشير للطريق الذي يجب علينا أن نسلكه..المهم هو الاتجاه وليس الوقت الذي يستغرقه".

إن ما يجعل هذا الدستور متقدماً من الناحية الديمقراطية أنه لم يعرض مباشرةً على الاستفتاء بل ناقشه المواطنون بشكل واسع، وتم تداول مبادئه لفترة زمنية كانت كافية لفهم ما جاء فيه.

وفي هذا الخصوص قال الرئيس تشافيز: "لو كنت في حكومة الولايات المتحدة لفعلت كالإكوادور، لكنت خضت في عملية تأسيسية تقدم نموذجاً ديمقراطياً جديداً"، كما دعا الرئيس تشافيز مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لإنعاش فكرة "حكومة الشعب من ولأجل الشعب".

علاوة على ذلك، فإن الدستور الجديد يمنع وجود أي قوات أجنبية على الأراضي الإكوادورية وهو ما يشرع بشكل تام رفض الرئيس كوريا تجديد السماح للقاعدة الأمريكية بالتواجد على الأراضي الإكوادورية.

وعلى الرغم من أن الرئيس كوريا لديه قرارات خاصة بالإكوادور تختلف عن رؤساء آخرين من أمريكا اللاتينية كالعلاقة مع روسيا مثلا، إلا أن المد الشعبي الذي حققه الرئيس كوريا هو جزء لا يتجزأ من سلسلة المد الثوري اليساري الذي تشهده أمريكا اللاتينية ودليل على استمراره بقوة.

وإن أهم ما يميز الإنجازات التي تحققها ثورات اليسار الجديدة في أمريكا اللاتينية هو نجاح ملموس يمكن الدلالة عليه بالانتخابات الحرة التي تمارسها الشعوب بأنفسها. وإن ما يحدث في الإكوادور هو خير دليل على ذلك.

فيديل كاسترو: الاشتراكية الديمقراطية

لم أكن أرغب في كتابة فكرتي الثالثة على التوالي، ولكنني لا أستطيع أن أتركها حتى يوم الاثنين.

هناك رد دقيق واحد على رأسمالية بوش الديمقراطية: إنها اشتراكية تشافيز الديمقراطية. لا يمكن أن توجد طريقة أدق من ذلك للتعبير عن التناقضات العظيمة الموجودة بين الشمال والجنوب في قارتنا، بين أفكار بوليفار وأفكار مونرو.

كانت ميزة بوليفار العظيمة هي أنه قالها في وقت لم تكن فيه وسائل الاتصال الحديثة قد وجدت بعد – ولا حتى قناة بنما. لم تكن امبريالية الولايات المتحدة موجودة. كانت فقط المستعمرات الثلاثة عشر الناطقة بالإنجليزية التي استطاعت، متحدة، أن تحصل على استقلالها عام ١٧٧٦ بمساعدة فرنسا وإسبانيا.
صرح المحرِّر في ١٨٢٩، وكأنه كان قادراً على الرؤيا عبر العصور القادمة بعد عصره، قائلاً "يبدو أنه مقدّر على الولايات المتحدة أن تجلب لأمريكا التعاسة والشقاء باسم الحرية."
هوغو تشافيز هو جندي فنزويلي. وقد نشأت أفكار بوليفار في عقله بشكل طبيعي. يكفي أن نتفحص الطريقة التي مرّ تفكيره بها في مراحل سياسية مختلفة، بدءً من أصله المتواضع، المدرسة والعسكرية والأكاديمية، قراءاته التاريخية، واقع بلاده والظهور المذل لهيمنة اليانكيز.
لم يكن جنرالا، لم يكن ثمة مؤسسة مسلحة تحت تصرفه. لم يرتكب انقلابا عسكريا، ولا يمكنه فعل ذلك. لم يكن يريد أن ينتظر، ولا يمكنه أن ينتظر. لقد تمرد وأخذ كامل المسؤولية وحول المعتقل إلى مدرسة. اكتسب تعاطف الناس ودعمهم لمطالبه دون أن يكون في الحكومة. لقد فاز بالانتخابات في ظل دستور برجوازي. اتخذ عهدا تحت هذا المستند الذي كان يحتضر وأقسم ولائه لدستور جديد. لقد اصطدم بالأفكار اليمينية واليسارية الموجودة سلفا وبدأ الثورة البوليفارية وسط أكثر الأوضاع غير الموضوعية صعوبةً في كامل أمريكا اللاتينية.
لم يتوقف تشافيز ولمدة ١٠ سنوات من حكمه لبلاده عن نشر أفكار داخل وخارج وطنه. لا يمكن لأي شخص صادق أن يشك بأن هناك ثورة حقيقية قائمة في فنزويلا وهناك أيضاً نضال استثنائي يشنّ ضد الامبريالية.
تجدر الإشارة إلى أن الرئيس تشافيز لا ينعم بالراحة ولا حتى لدقيقة واحدة. هو يناضل داخل فنزويلا وفي ذات الوقت يقوم وبشكل تنظيمي بالسفر إلى عواصم بلاد أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى بلاد مهمة في أوروبا وآسيا وأفريقيا.
إنه يتواصل ساعة بساعة مع الإعلام المحلي والدولي. لا يخشى مخاطبة أي صحيفة. وأهم القياديين في العالم يستمعون إليه باحترام. إنه يستغل القوة التي تتحلى بها بلاده بطريقة صحيحة ومؤثرة – بلاده التي تمتلك أكبر احتياطات نفطية في العالم. بالإضافة إلى الغاز الوفير- كما أنه يقوم بتصميم برنامج وطني وأممي غير مسبوق.
لقد قام الرئيس تشافيز، من خلال توقيعه اتفاقية الصداقة بين شركتي الغاز الروسية والفنزويلية لتنقيب واستغلال مادة الهيدروكاربون، بإنشاء اتحاد مالي في هذا المجال لا شبيه له في العالم بأكمله. لقد أطلقت صداقته الاقتصادية مع الصين وروسيا وبعض الدول في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، مع وفرة المصادر، القوى التحررية التي ستمهد الطريق لعالم متعدد الأقطاب. ولم يستثني الولايات المتحدة من برامج إمداد الطاقة والتبادل التجاري. وإن هذه بداية موضوعية متوازنة.
إنه يفكر بثورة اشتراكية لوطنه، من غير أن يستثني عناصر إنتاجية هامة. وفي هذا الوقت التاريخي، بعد أن كان قد تلقى ضربة من الطبيعة والنهب الإجرامي للإمبراطورية المنحطة، إن بلدنا محظوظة فعلا بأن تكون قادرة على التعويل على تضامن الرئيس تشافيز. لم نسمع بعبارة أكثر أممية وأخوية من تلك التي قالها لشعبنا "إن فنزويلا هي أيضاً بلدكم."
تحاول الامبريالية التخلص منه سياسيا أو القضاء عليه ماديا مهما كان الثمن. من غير أن يلاحظوا أن موته سيشكل كارثة لفنزويلا وكذلك لاقتصاديات واستقرار كافة الحكومات الأخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي.
تتسم محادثاتي معه بنقطة واحدة لن أتردد بالدفاع عنها: في هذا الوقت من الزمن، أهم الأمور هي حماية فنزويلا من هجوم حكومة الولايات المتحدة. لقد ناقشنا في زيارته الأخيرة أهمية المساعدة التي يقدمها لنا بالإضافة إلى المساعدة التي يتمنى أن يقدمها لنا. وإن اقتراحنا له هو أن يسخر أكبر كمية ممكنة من المصادر في خدمة المعركة الداخلية التي يشنها اليوم ضد الإهانة التي أطلقها الإعلام والأفعال التي عملت الامبريالية على خلقها على مدى سنين عديدة.
من الآن وحتى ٢٣ تشرين الثاني ستكون المعركة التي سيتم إطلاقها غاية في التفوق ولا نريد أن يتم استعمال دعمه لكوبا كحجة للإضرار بالثورة البوليفارية.
إن عمال البناء الفنزويليين الـ٩٢ الأعضاء في ألوية العمل التطوعي الاشتراكي من أجل بناء بيوت في "بينار دِل ريو" هم رمز حقيقي لعصرنا.
نحن نعيش لحظات هامة جداً. إن الاستفتاء الشعبي لإقرار الدستور الجديد في الإكوادور بعد يومين سيكون في غاية الأهمية. سيلتقي الرئيس تشافيز بالرئيسة لولا في البرازيل يوم الاثنين. والليلة هناك نقاش متلفز بين أوباما وماكين. كل هذه الأمور هي أخبار هامة.
وإن هذا هو سبب عدم قيامي بتأجيل كتابة هذه السطور حتى يوم الاثنين. غداً، السبت، سيعود الرئيس تشافيز إلى بلاده ويوم الأحد سيوجه خطابا إلى شعبه. وإنه دائما يستخدم بعضاً من هذه الأفكار في معركته.

٢٠٠٨/٩/٣٠- فيدل كاسترو روز

المصدر: غرانما إنترناسيونال

هيومان رايتس واتش تقدم تقريراً ملفَّقاً ومخرباً

أصدرت منظمة هيومان رايتس واتش الأمريكية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان تقريراً تحت عنوان "فنزويلا: معاناة الحقوق تحت حكم تشافيز" تهاجم فيه إدارة الرئيس تشافيز في مجالات حقوقية عدة.

التقرير يأتي قبل بضعة أسابيع من انتخابات محلية تشكل بالنسبة للثورة ولمعارضيها على حد سواء محدداً لشكل السنوات المتبقية من الفترة الرئاسية للرئيس تشافيز. وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم بها هذه المنظمة بإصدار تقارير تنتقد سياسات الرئيس تشافيز قبل فترة وجيزة من انتخابات ما، ففي العام ٢٠٠٤ وقبل شهرين من انتخابات إعادة الثقة بالرئيس أصدرت المنظمة تقريراً تقول فيه بأنه ما من استقلالية لفروع السلطة في الحكومة الفنزويلية وقبل استفتاء عام ٢٠٠٧ على الدستور المقترح نبّهت في حينها إلى أن الموافقة على الدستور ستمنح الرئيس حقاً بحرمان الفنزويليين من العديد من الحقوق في حالات خاصة. فهذا التوقيت المستمر الذي يتجاوز أي مصادفة حتى بالنسبة لمعارضي الثورة لا يمكن إلا وأن يعطي يقيناً بأن هذه المنظمة عاجزة عن إبعاد نفسها عن التسييس والمحافظة على هوية حقوقية بحتة.

ولكن الخوض في مسألة التسييس سيدخلنا في متاهات جدلية نحن في غنى عنها بوجود ما يكفينا من أدلة تثبت أن التقرير، إن ترفعنا عن وصفه بالمسيس، فإن أقل ما يمكننا وصفه به هو "تقرير السذاجة" فهذا التقرير يشبه كتاب جغرافيا تدرس فيه خارطة فرنسا للتعرف على تضاريس أندونيسيا.

لقد جاء في التقرير أن: "التمييز على أسس سياسية عرف كميزة لرئاسة تشافيز"، هذا التمييز يقصدون بأنه موجه ضد معارضي الرئيس الذين قاموا بعمل انقلابي على الديمقراطية في العام ٢٠٠٢ ولم تتم ملاحقتهم أو سجنهم بل دعاهم الرئيس لحوار أيديولوجي بشكل سلمي، فمنح الحرية لمن يفترض بأنه سيتم اعتقالهم بشكل بديهي حتى في أعرق الديمقراطيات ودعوتهم للحوار والتساهل لحد أثار استهجان كثر من أنصار الثورة اعتبرته المنظمة "تمييزاً على أسس سياسية"!

وأدانت المنظمة ما اعتبرته "الحد من حرية تعبير الصحافة" مستندةً إلى قرار الرئيس تشافيز برفض تجديد رخصة قناة تلفزيونية

التقرير يتألف من ٢٣٠ صفحة وهو أطول تقرير عن إحدى دول القارة اللاتينية، وبالرغم من التهم التي لا تسندها أدلة أو أدلتها منقوصة فلا تسمى أدلة، فإنه لم يأتي على ذكر وجود اعتقالات تعسفية أو سجون سياسية، فهكذا تهم مبالغ فيها تدفع حتى الملتفين حول جماعات المعارضة للانفضاض من حولها.

خاصة كانت قد دعت خلال انقلاب عام ٢٠٠٢ ليس فقط للإطاحة برئيس منتخب بشكل ديمقراطي بل وحتى "للتخلص منه"، والرئيس في حينها لم يقدم على إغلاق القناة كما لم يفعل مع أي قناة أخرى حتى الآن، لكن القناة قد انتهت رخصة عملها وإن الموافقة على تجديد الرخصة هي من صلاحياته فاستخدم بذلك حقاً دستورياً ورفض هذا التجديد، واستخدام الحقوق الدستورية بما لا يتناسب مع المفاهيم الساذجة للهيومان رايتس واتش هو تقييد لحرية التعبير! ولم تتوقف هنا بل اعتبرت أن تراجع نفوذ وسائل الإعلام الخاصة أمام وسائل الإعلام الحكومية هو تقييد لحرية التعبير، ومع أن القنوات التلفزيونية المعارضة هي أكثر من الحكومية وأكثر مشاهدةً بما لا يقاس وكذلك صحفها لا تعد ولا تحصى، فإن قيام الحكومة الفنزويلية بفتح قناة تلفزيونية رسمية أسوةً بباقي دول العالم بات يعتبر تقييداً لحرية التعبير كما لو أنها يجب أن تكون مقتصرةً على المعارضة والحكومات ممنوعة من هكذا حق فقط لأنها اشتراكية. وإن التعبير عن رأينا بالاشتراكية لم يعد يعتبر تعبيراً عن رأي بل أسوء من ذلك بات انتهاكاً لحقوق الآخرين!

والتهم السابقة رغم غرابتها والسخرية التي لو كانت مقصودة من ملفقيها لكانت أكثر من مضحكة فإنها تبقى ساذجة، لكن بعد تلك التهم تأتي أخرى من الصعب الاعتقاد بحسن نية أصحابها. فلقد جاء في التقرير أنه خلال فترة حكم الرئيس تشافيز قد تراجعت حرية العمال بالتجمع، وأساس هذه التهمة صراحةً يكاد يكون مجهولاً إلا أنهم ربما يعتقدون بأن اتحاد العمال الوطني UNT الذي تشكل في العام ٢٠٠٣ والذي هو "تجمع عمالي" يعتبر انتهاكاً لهذا الحق، بما أن هذا الاتحاد يتخذ خطاً ثورياً ويحوي في داخله تيارات يسارية راديكالية تدعو العمال بشكل مستمر للمطالبة بتأميم المعامل وإخضاعها لإدارتهم المباشرة. وإن كان هذا الاتحاد العمالي مؤيداً للرئيس تشافيز فإنه ليس بتابع له، ويمكننا أن نلحظ ذلك وبشكل واضح من خلال الصراعات التي يخوضها الاتحاد بوجه أرباب العمل من جهة والبيروقراطية الحكومية من جهة أخرى. فمنذ بضعة أشهر دخل عمال معمل SIDORللفولاذ بصراع شديد مع ملاك الشركة الأجانب من جهة ووزير العمل السابق وبيروقراطييه من جهة أخرى فكانوا مطالبين بحقوق عمل إنسانية في

البداية سرعان ما تطورت لتصل لحد مطالبتهم الرئيس تشافيز بالتدخل شخصياً لتأميم المعمل ووضعه تحت إدارتهم. فحدثت صدامات بين الشرطة المحلية والعمال أقيل على إثرها وزير العمل وأصدر الرئيس مرسوماً يؤمم بموجبه المعمل المذكور نزولاً عند رغبة العمال الذين اتحدوا وأصروا على مطالبهم وحصلوا عليها كاملةً وهو أمر إما أن يعامل بالقمع أو بالإهمال الكامل في باقي بقاع الأرض.
وعمال هذا الاتحاد في كل معركة يخوضونها يذكرون الرئيس تشافيز بشكل مستمر بأنهم هم من أوصلوا حكومته إلى السلطة وبأنها حكومة عمالية من واجبها الوقوف إلى جانبهم، ولضمان استمرارية هذه القوة العمالية يصر العمال على المحافظة على استقلال اتحادهم بشكل

جمهورية فنزويلا البوليفارية

Gobierno Bolivariano de Venezuela
Ministerio del Poder Popular para Relaciones Exteriores

وزارة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية

بيان

بعد بحث وتقييم التصريح الرسمي الذي أصدره خوسيه ميغيل فيفانكو، وبعد التثبت من أن هذا المواطن الذي يحمل جواز سفر تشيلي برقم ٨٦٣٤٧٦٠ - ١ قد خالف دستور وقوانين جمهورية فنزويلا البوليفارية من خلال مهاجمته المؤسسات الديمقراطية في فنزويلا وتدخله غير القانوني في شؤون بلادنا الداخلية. وانطلاقا من القيم الدستورية للدفاع عن السيادة الفنزويلية وكرامة الشعب الفنزويلي، فقد قررت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية طرد المواطن المذكور أعلاه مع زميله دانييل ويلكنسن الذي يحمل جواز سفر أمريكي برقم ٧١٠٨٢١ A39 من الأراضي الفنزويلية.
إنها إحدى سياسات الدولة الفنزويلية. التزاما بأكثر الدساتير تقدما وديمقراطية شهدتها بلادنا، ومن أجل تنفيذ السيادة الوطنية وضمان الدفاع عن مؤسساتها وشعبها في مواجهة الاعتداءات التي تقوم بها عناصر دولية تحمي مصالح مرتبطة أو ممولة من قبل وكالات تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم، تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان، بتنفيذ المزيد من استراتيجيات اعتداء غير مقبولة بالنسبة لشعبنا.
في ممارسة كاملة للسيادة الفنزويلية ونيابة عن الشعب الفنزويلي، هذا هو سبب إعلامنا المواطنين المذكورين أعلاه أنه يجب عليهما بالفور مغادة وطن المحرِّر سيمون بوليفار.

كاراكاس في ١٨ أيلول، ٢٠٠٨

كامل عن أجهزة الدولة وقد جاء تقرير منظمة العمل الدولية في شهر حزيران الماضي ليؤكد هذه الحقيقة معلناً بأن فنزويلا ما عادت على قائمة الدول التي تُنتهك حريات النقابات فيها.

ورغم كل هذه المغالطات فإن التقرير يستمر بهجومه الشرس ليعلن بأن مبدأ فصل السلطات في فنزويلا هو مبدأ منتهك وأنه خلال فترة حكم الرئيس تشافيز قد تم الخلط بين العديد من مهام هذه السلطات، فقيام المجالس العمومية هو أمر يخالف معتقداتهم الثابتة الجامدة، والديمقراطية التمثيلية هي الشكل الوحيد للديمقراطية بالنسبة لهم، والمبادئ التي تحملها الدول الرأسمالية هي المبادئ الوحيدة التي تحمي حقوق الإنسان وبغيرها تنتهك هذه الحقوق. فالسعي نحو نموذج اشتراكي يسعى لترسيخ ديمقراطية الممارسة، الديمقراطية المباشرة، باستخدام الوسائل القانونية التي أقرتها البرجوازية وضمان حق هذه الأخيرة بالمشاركة في الديمقراطية الجديدة هي ضمانات لا تعني شيئاً مادامت كلمة "اشتراكية" ستكون موجودة على رأس الصفحة، ونصرة طبقة على حساب أخرى هي المحرك.
المجالس العمومية التي تتولى مهاماً "تشريعيةً" -وإن مازالت بسيطة-هي نفسها التي تشرف على التنفيذ فتكون قد دمجت سلطتين، رغم بساطتهما، ببعضهما في سعيها نحو مثال حملته كومونة باريس بالكفاح للتخلص من عوائق البيروقراطية والتقليل من عدد الموظفين الإداريين قدر الإمكان لتتمكن هذه المجالس من الوصول إلى طلبات المواطنين وتنفيذها بالشكل الأفضل والأسرع، إلا أن طموحاً كهذا هو غير شرعي مادام لم يرد في دفاتر المنظمة عن أشكال الإدارة "الديمقراطية".

فإن أمور عدة، بدءً من جهل بأن العالم يحوي تنوعاً في الخبرات الإنسانية وصولاً إلى مغالطات وقعت فيها المنظمة والتي تقوم أساساً على أدوات بحثية ضعيفة، تدفعنا لإعادة النظر بتلك المنظمة ككل.
فقد استندت عند كتابة التقرير إلى وثائق عدة كان على رأسها شهادات "أفراد" وتقارير تنشرها الصحف المعارضة بشكل مستمر، فهي عملت على ما تعتقد بأنه السعي للوصول إلى الحقيقة عن طريق تحقيق التوازن بين المصادر، وكان تحقيق التوازن بالنسبة لها أمر مشابه لما يلي:
يصدر تقرير عن إحدى الصحف المعارضة بأنه تم منع بعض الأفراد من تولي منصب معين بناءً على توجهاتهم السياسية، فتسارع المنظمة بإصدار تقرير تنعى فيه حقوق الإنسان في فنزويلا دون البحث والتحقق من أن الواقعة قد حدثت أصلاً، وإن قاموا بالتحقيق فإنهم يتوجهوا إلى "الأفراد" المعنيين ويسألونهم عما وقع لهم من تمييز سياسي ويكتبوا في التقرير شهاداتهم كما لو أنها حقيقة لا تقبل الشك ويتوجهوا بعد ذلك للسلطات الفنزويلية التي تبادرهم السؤال بسؤال عن أدلة لتتولى هي بنفسها التحقيق في مسألة تمس الديمقراطية الفنزويلية التي تعتبر من أقدس المقدسات، إلا أن البحث سرعان ما يكشف بأن المتقدمين بطلب شغل تلك الوظائف لا يمتلكون المؤهلات الكافية لها، وبعد تكشف هذه المسألة لا تقوم المنظمة بإهمال التقرير الصحفي بل تقوم بما تسميه "التوازن" فتقول بأنه يوجد في فنزويلا "أحياناً" تمييز على أساس سياسي! يبدو أن المنظمة تريد أن تحدد دوراً جديداً يلعبه القاضي، فالآن ليس دور القاضي أن يحكم ببراءة متهم أو بإدانته بل عليه أن يوازن بين طرفي الإدعاء والدفاع، فلا يقول ببراءة المتهم فيلومه الإدعاء ولا يقول بإدانته فيلومه الدفاع، بل يسعى لقرار مابين وبين ويبتعد عن إحقاق الحق لينزلق إلى مستنقع السذاجة.

والأسوء أنهم يستندون إلى ادعاءات دون أي أدلة، فكل دعاويهم بانتهاك الحريات في فنزويلا لا تسندها أدلة، ودعاوي دون أدلة هي على مكاتب منظمة هيومان رايتس وواتش حقائق دامغة، ومواد دسمة لمعارضي الثورة.

هكذا تقارير تحوي هذا النوع من التشكيك بمصداقية الديمقراطية الفنزويلية وتسخر من المؤسسات الرسمية وتستهزئ بالجهاز الرسمي ككل في بلد كفنزويلا يعيش فيه المجتمع حالةً حادةً من الاستقطاب وبوجود معارضة تعتقد بأن الديمقراطية موجودة فقط "ليحكم المتعلمون بشكل لائق" إنما هي تعطي الضوء الأخضر والذريعة للقوى الانقلابية المعادية للثورة أولاً وللديمقراطية ثانياً للاستمرار بخطهم العنفي المخرّب عوضاً عن مساندة المؤسسات الديمقراطية ونقدها بشكل جدي لتتمكن من تحسين أدائها.

فبكتابة تقارير فقط لأجل الكتابة-على افتراض حسن النية لديهم-هي ممارسة حتماً لا تحمي حقوق الإنسان، بل تدفع من اعتادوا على انتهاكها للإقدام على المزيد من أعمالهم الإجرامية بتبرئة ساحتهم وجعلهم ضحايا ووضع "الآخرين" ممن يجب أن يعتبروا أبرياء حتى يدانوا في موضع المجرم للشبهة فقط كما تفعل كافة الأنظمة الاستبدادية التي تدعي منظمة هيومان رايتس واتش بأنها تكشف ممارساتها لحماية الحقوق، ولكن يبدو أن المنظمة من كثرة مراقبتها للنظم الاستبدادية قد اعتادت على إتباع أساليبها.

أزمة الرأسمالية العالمية ونجاح الاشتراكية

بالرغم من الضرر الذي ألحقته الأزمة المالية بأسعار النفط فإنها قد أفادت الثورة الاشتراكية بحثها على العمل الثوري نحو دولة التصنيع كما قدمت شهادة فشل الرأسمالية ووضعتها بين يدي أنصار الثورة الذين يحملون من نجاحاتها في كافة القطاعات ما يضاهي نجاحات الرأسمالية ليتقدموا بثبات وعزم نحو الترويج لبديل جديد، بديل اشتراكية القرن الواحد والعشرين !

"ارقد بسلام" قالها الرئيس تشافيز لبنك "ليمان بروذرز" رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية. البنك المذكور اعتاد أن يوجه انتقاداته لفنزويلا مصنفاً، وفق معاييره الخاصة، بلاد بوليفار دائماً في المراتب الأخيرة من حيث التشجيع على الاستثمار فيها معتبراً أن حكومتها لا تحترم العقود من خلال قيامها بعمليات التأميم "المجحفة" بحق المستثمرين. كما كان يشكك بالنمو الاقتصادي الفنزويلي الذي وبحسب البنك المفلس يعتمد على النفط بشكل أساسي، لكن من الواضح أن المفلسين ركزوا انتقاداتهم باتجاه فنزويلا "ونسووا أنفسهم..ثم (بووم) أفلسوا" حسب تعبير الرئيس تشافيز.

الأزمة المالية العالمية، أو الأصح أن نقول "أزمة الرأسمالية العالمية"، لن تصيب فنزويلا التي ومنذ عام انفصلت رسمياً عن البنك وصندوق النقد الدوليين بتسديدها كل الديون المستحقة عليها والتي كان بإمكانها أن تستمر بتسديدها حتى العام ٢٠١٢، إلا أن الرئيس تشافيز كان قد اتخذ قراره بتخليص فنزويلا من لعنة المقامرات الرأسمالية العالمية وبالبدء تدريجياً وبشكل مخطط بتحصين فنزويلا وكذلك القارة اللاتينية من أي أزمات مالية وجعلها مستعدة دوماً لمواجهة تحديات قد تهدد وجود الحكومات الديمقراطية فيها التي لن يستمر وجودها في أمريكا اللاتينية في حال سادت الفوضى التي لن تتوانى القوى المعادية للديمقراطية عن استثمارها بالانقضاض على النظم الديمقراطية الثورية تحديداً لتعيد مجدداً إلى القارة نظم الحكم العسكرية القمعية.

الأثر السلبي الذي قد يصيب الاقتصاد الفنزويلي هو الانخفاض المستمر في سعر النفط، إلا أن الرئيس تشافيز طمأن إلى أن "هذا ليس بالأمر الجديد" وأن مايحدث لم يصل بعد إلى خانة الخطر، منبهاً إلى أن حكومته تتابع التطورات الخاصة بأسعار النفط بشكل دقيق لتتمكن من معالجة أي معضلة قد تواجهها. وقد أثار هذا "الأثر السلبي" على الاقتصاد دافعاً جديداً نحو ضرورة تحويل فنزويلا إلى دولة صناعية، وهو طريق تسلكه حكومة الرئيس تشافيز انطلاقاً من أسس تعتمد على رؤية مستقبلية وطبقية. فكما أن النفط ينظر إليه كثروة وطنية وذخيرة مالية لتطوير فنزويلا والقارة ومساعدة مناطق الفقر في العالم، فإنه يثير القلق باتجاه إيجاد بدائل لتنويع سلة فنزويلا الإنتاجية، وبما أن الثورة الفنزويلية هي ثورة اشتراكية تعي بأن

الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على قيادة الثورة نحو الأمام بشكل مستمر فقد تم التركيز على التحويل الصناعي لزيادة عدد أفراد هذه الطبقة من جهة ولتحسين مستواها المعيشي من جهة أخرى لتكون على قدر المسؤولية بتولي مهامها الثورية الوطنية والقارية والأممية.

إن التركيز على الأزمة الحالية وكأنها مجرد "أزمة مالية" دون الإشارة إلى أنها أزمة الرأسمالية إنما يراد به الترويج لليأس والاستسلام للرأسمالية الأبدية، وترسيخ المعتقد القائل بأنه ما من بديل للرأسمالية وأن المشاكل التي تعاني منها البشرية إنما هي مشاكل حتمية لا يمكن تجاوزها وتخطيها نحو مستقبل أفضل. لكن المطلعين على أحداث الثورة الفنزويلية والتغييرات التي تحدث في القارة اللاتينية يدركون على الأقل أن الرأسمالية لم تحقق نصرها النهائي وأن التاريخ لم ينتهي بوجود الثورة الاشتراكية في فنزويلا التي تقدم خيارات اقتصادية ليست فقط خالية من مآسي الرأسمالية بل حتى باتت ولأول مرة تقدم نموذجاً بديلاً وأكثر نجاحاً.

دولة السوق الحر، الدولة التي تقاس ديمقراطيتها بمقدار امتناعها عن التدخل في تسيير الشؤون الاقتصادية، أقحمت نفسها فيها لحد أن النيويورك تايمز نشرت مقالا تحت عنوان "الاشتراكية، أنموذج القرن الواحد والعشرين" ليصف ما قامت به دولة المذهب الحر بتأميمها للبنك المفلس. إلا أن التأميم الذي تقوم به حكومة تسيرها رؤوس الأموال يختلف تماماً عما تقوم به حكومة تقودها مصلحة الفئات الفقيرة.
فالمبلغ الهائل الذي ضخته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة تفادي الأزمة، إنما هو مبلغ سيؤخذ من جيوب الطبقة العاملة الأمريكية ويدفع لإعانة الأثرياء على الاستمرار بسيادتهم الاقتصادية. إن تقديم هكذا مبلغ هو لطمة على كلا خدي البروليتاريا الأمريكية، فمن جهة سيتعرض الكثير من الأمريكيين للطرد من أعمالهم، إذ بحسب النيويورك تايمز إن ٦ ملايين أمريكي مهددون بخسارة أعمالهم خلال الخمسة عشر شهراً القادمة، ومن جهة أخرى فإن هذه الطبقة ستسدد لحكومة الأقلية الثرية الخسائر التي لحقت بها عن طريق الضرائب العمياء التي تساوي بين من يمتلك ملايين الدولارات ومن هو مدين بآلاف الدولارات. فحل الأزمة، بدء بتأميم بنك خاسر، وانتقل لضخ مبالغ طائلة من جيوب المواطنين الأمريكيين لصالح المقامرات الرأسمالية.

أما على الطرف الآخر، الطرف الاشتراكي، الطرف الذي تقود فيه السياسة حكومة عمالية، يتم فيه اتخاذ قرارات التأميم والخطوات التدخلية في سير العملية الاقتصادية بناءً على مصلحة الغالبية الفنزويلية التي انتخبت تلك الحكومة. فمثلاً، شركة الاتصالات الفنزويلية CANTV تم تأميمها بتكلفة بلغت ١,٦ بليون دولار أمريكي، ولم يكن التأميم مجحفاً كما كان يردد عملاء البنك المفلس، إذ بعد التأميم تم تسيير الشركة بما يضع مصلحة المواطن الفنزويلي أولاً، ولم يكن هذا فقط بل حققت الشركة أرباحاً هائلة خلال السنة الأولى من الإدارة الحكومية لها، فقد بلغ ربحها الصافي في العام الأول ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، فحقق التأميم كل الغايات المرجوة منه، وكان أفضل من الملكية الخاص من كافة النواحي، إذ زاد من دخل الخزينة الحكومية وقدم خدمة أفضل للمواطنين بما لا يقاس وحقق أرباحاً ممتازة، فكان مثالاً للتدخل الحكومي لأجل من انتخب الحكومة لا لإنقاذ قصور الرأسمالية من الهلاك والإبقاء على الجسد الكهل المتعب حياً وبأي طريقة ممكنة عن طريق سرقة الأموال من الطبقة العاملة مرتين: مرة عن طريق الضرائب ومرة بسرقة حقها فيما تنتج بنفسها.

إن التأميم الاشتراكي في فنزويلا، يتم وفقاً لشروط وأسباب عدة، وإن مصالح البرجوازية ليست على تلك القائمة.ونحن هنا أمام مسألة بالغة الأهمية حتى وإن عمل الإعلام الرأسمالي على إخفائها، هي أن الرأسمالية العالمية قد وقعت في أزمة جديدة سيدفع ثمنها من لم يرتكبها، في وقت يتواجد فيه نظام لا يدعي العدالة بل يحققها فلا تتحمل فيه طبقة الغالبية أخطاء طبقة الأقلية، ولم يتوقف عند ذلك بل كان حتى من الناحية الاقتصادية أكثرنجاحاً، وهو ديمقراطياً أكثر ديمقراطيةً بما لا يقاس. وبذلك لم يتبقى للرأسمالية ما تتباهى به على اشتراكية القرن الواحد والعشرين، لم يتبقى لاقتصاد موضوع بين أيدي "مضاربين" ما يتنطح به، لقد تراجع سياسياً واقتصادياً أمام البديل الجديد.

علق الرئيس تشافيز مقتبساً من البيان الشيوعي المقطع الذي جاء فيه أن شبح الشيوعية يجول في أوروبا مستهزئاً بالرأسمالية وما أصبحت عليه اليوم قائلاً: "حسناً، علينا أن نقول اليوم أن خيالاً يجول في هذه البلاد، تحديداً أمريكا الشمالية، خيال الرأسمالية والنيوليبرالية"، فبحسب الرئيس، إنه ما من حل للأزمة بوجود الرأسمالية المنهكة التي لم يتبقى منها إلا الخيال والوهم بالنسبة لمؤيديها في حين أن اشتراكية القرن الواحد والعشرين تتهدد ما تبقى للولايات المتحدة من بقايا متناثرة في القارة الجارة الجنوبية وبدأت بنشر أفكارها في بقاع أخرى من العالم لتعيد الأمل لشعوب تعمدوا إعمائها بأوهام الرأسمالية وإغفال وجود بديل اشتراكي أكثر نجاحاً.

"اليد الاصطناعية" الفنزويلية تمنح آمالا جديدة

صمم خبير الهندسة الحيوية والربوتات (الإنسان الآلي)، خوسيه راميرز، يدا اصطناعيةً تعمل من خلال الطاقة الإلكترونية الموجودة في جسم الإنسان.

"مانو ميوإلكتريكا" (اليد المايوإلكترونية) هو الاسم الذي أطلقه مخترعها. تمتلك هذه اليد الاصطناعية صفات تميزها عن النماذج الأصلية التي تم اختراعها في دول أخرى. وقد تم إثبات هذه الحقيقة من خلال الفحص الذي أجراه ديفي كاريلو البالغ من العمر ٢٤ عاما والذي فقد يده اليسرى في حادث. قال ديفي كاريلو بهذا الخصوص "لقد تغيرت حياتي بطريقة مدهشة. الآن باستطاعتي القيام بكامل نشاطاتي التي لم أكن قادرا على القيام بها. أعيش كشخص طبيعي. يمكنني الإمساك بأي قطعة بسهولة. لقد منحتني هذه اليد طريقة جديدة لإدارة نشاطاتي اليومية."

قضى راميرز أكثر من ١٦ عاما في تطوير اختراعه التكنولوجي الذي تم تقديمه إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٥. وكان قد حصل على تمويل من الوزارة بقيمة ١١٩,٥٣٤ دولار مما أتاح له الفرصة لتطوير مشروعه الإبداعي.

لم تصنع اليد المايوإلكترونية إلا من قبل الفنزويليين. وقد كان اعتماد ريميرز في اختراعه قائما على المصادر المحلية واليدوية. ١٥% فقط من أجزاء هذا الاختراع هي مستوردة، لذا كانت الأسعار منخفضة. "إن هذه القطعة هي الوحيدة من نوعها المطورة في بلدنا في مجال إلكترونيات اليد. فنزويلا هي الوحيدة بين دول أمريكا اللاتينية التي صنعت هذا النوع من التكنولوجيا." قال راميزز.

إن ديفي كاريلو فخور بمساهمته كرائد من رواد هذا المشروع وقال " أنا محظوظ بأن تم اختياري لتطوير منتج فنزويلي قادر على تغيير حياة الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية."

تعتمد وزارة السلطة الشعبية للعلوم والتكنولوجيا على صندوق بحث وتطوير وإبداع يعمل على تمويل شركات التعاون الصغيرة والمتوسطة والعلماء والخبراء التكنولوجيين والطلاب والجامعات.

المصدر: وزارة السلطة الشعبية للإعلام والاتصالات

استهداف بوليفيا كجزء من استهداف اليسار اللاتيني

هي قضية صراع نظري مبني على استهداف امبريالي تقوده حكومة الولايات المتحدة ضد ديمقراطيات الشعوب الأخرى

قد يهيئ للبعض أن البلد الأكثر أمناً هو البلد الأكثر ديمقراطيةً، إلا أن المظاهر المتجددة من اشتراكية القرن الواحد والعشرين التي تستمر بالظهور والانتشار في أمريكا اللاتينية تثبت عكس ذلك. فدولة مثل دولة بوليفيا وما تمر به من أزمات، تعبر بشكل واضح عن نوع من التوازن الديمقراطي لا تتحلى به الكثير من الدول التي تتسم باستقرار شكلي. فالاستقرار الموجود في معظم الدول ليس سببه الرضا والقبول الجماعي بل غياب الرفض أو تعرضه للقمع. بينما يدل الصراع المتكافئ بين حكومة ومعارضة في دولة ما، خاصة إذا وصل هذا التكافؤ إلى مرحلة يقوم فيها رؤساء بعض المناطق بتمثيل المعارضة، على توازن في القبول والرفض يحمل درجة أعلى من درجات الديمقراطية. ولا يعني تأزم الأوضاع في هذه الدولة أن الديمقراطية الموجودة فيها هي مصدر الأزمة. فما هو إذاً مصدر الأزمة الحقيقي في دولة تتحلى بتوازن ديمقراطي كبوليفيا.

إن ضمان حالة الاستقرار في البيئة الديمقراطية يستلزم أن تشكل كل فئة من الفئات المختلفة جزءا من هذه الديمقراطية وسندا لها وبالتالي أن تكون حريصة على الحفاظ عليها، إلا أن قيام أحد الأطراف بمحاربة هذه الديمقراطية يجعل منه عدوا للفئات كافة وليس لفئة واحدة فقط أي عدوا لغالبية المواطنين، ومن هنا قد تنشأ أزمة مصدرها أعداء الديمقراطية لا جزء من أجزائها. وفي إطار الحديث عن بوليفيا، ليس ثمة أضمن وأصدق من التمعن في الواقع لاستخلاص استيضاح على هذه المعادلة.

فقد انضمت بوليفيا إلى قائمة الدول التي شكل ١١ أيلول علامة حديثة في تاريخها. في هذا التاريخ من العام الحالي شهدت مدينة باندو البوليفية مجزرة بحق مواطنيها ممن خرجوا للدفاع عن ديمقراطية بلادهم عندما احتل بعض رؤساء البلديات مبانٍ عدة في مدينتهم في محاولة انقلاب، فقد قام التعبير الشعبي كما يفعل دائما بالكشف عن حقيقة من يسمون أنفسهم بالمعارضة البوليفية والكشف عن معاداتهم للديمقراطية وحرية التعبير. فإلى جانب قيام هذه المعارضة باحتلال المطار ومبانٍ إدارية أخرى في باندو، قامت بقمع موقف سكان المدينة الرافض لهذا الاحتلال من خلال مجزرة وحشية ارتكبها جنود مدربون على يد زعيم المعارضة ورئيس بلدية باندو ليوبولدو فرناندز. فإن دل هذا العمل الوحشي على شيء فهو يدل على أن هذه المعارضة لا تشكل أصواتا شعبية معارضة لسياسة ما، بل أصوات أنانية معارضة لديمقراطية الشعب.

ولتوضيح الصورة أكثر، فقد قام عدد من رؤساء الدوائر في مدن شرق بوليفيا ومن ضمنهم باندو بالتمرد على الرئيس البوليفي إيفو موراليس والاستيلاء على مبانٍ رسمية في الدولة. إلا أن قيام أكثر من ألف مواطن بوليفي في مدينة باندو بالتظاهر تضامنا مع الرئيس موراليس قد دفع زعيم المعارضة هناك بالكشف عن وجهه الحقيقي عندما ارتكب جنوده مجزرة بحق هؤلاء المواطنين مخلفين ورائهم أكثر من ٣٠ قتيل وعدد من الجرحى والمعذبين.

وتقوم خلفية القضية على خلاف جذري بين الشخصيات المعارضة من جهة والرئيس موراليس من جهة أخرى. فقد طالب زعماء المعارضة بنصيب أكبر من أرباح المحروقات كما طالبوا بإلغاء مخطط إصلاحي أطلقه الرئيس موراليس يتضمن منح الغالبية المسحوقة من البوليفيين حقوق قيادية أكبر ومنحه الحق بالترشح لولاية أخرى بالإضافة إلى منح أراضٍ زراعية للفلاحين. وإن من أهم مؤشرات هذه القضية هو القدرة على إثبات شعبية السياسة التي يتبعها الرئيس موراليس بالدلائل الملموسة من خلال الانتخابات الحرة التي سجلت حصوله على ٦٧ بالمائة من الأصوات في انتخابات آب الماضي. علاوة على ذلك، قام آلاف البوليفيين بالتظاهر مجددا بعد المجزرة بأيام للمطالبة باستعادة المباني الحكومية من أيدي الحكومات البلدية إلى أيدي الحكومة الرئاسية.

إن الممارسة الديمقراطية للخط اليساري تظهر جليا لدى حكومة الرئيس موراليس كجزء لا يتجزأ من المد اليساري الواسع الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية. ولعل هذا العمق اليساري الثوري لدى أمريكا اللاتينية بشكل عام ولدى الحكومة البوليفية بشكل خاص يتضح من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة تتجلى في تعامل الرئيس موراليس مع الأزمة داخليا وخارجيا، وتعامل القارة اللاتينية معها كذلك. فعلى الصعيد الداخلي لا يزال الرئيس موراليس يسير على المبدأ الشعبي الديمقراطي ولا يزال يحرص على استمرار إجراء مباحثات شاملة مع رؤساء البلديات، ما عدا فرناندز الذي تم اعتقاله على إثر المجزرة التي ارتكبت في باندو، توصلا إلى اتفاق جماعي بشأن الأزمة في البلاد.

أما على الصعيد الخارجي فقد أدرك الرئيس موراليس العمق الحقيقي وراء القضية ولم يكتفِ بالنظر لها بسطحية عابرة، إذ استطاع أن يستشف الصراع الفعلي الذي يأخذ بعدا أوسع بكثير من مجرد شكل لمعارضة داخلية تسعى لتغييرات في خدمة فئة ما من الشعب البوليفي. فهي قضية صراع نظري مبني على استهداف امبريالي تقوده حكومة الولايات المتحدة ضد ديمقراطيات الشعوب الأخرى. فأبى إلا أن يسجل موقفه الموالي للإرادة الشعبية

برفضه بلوغ محاولات الاستهداف هذه حد قتل المواطنين البوليفيين، وقام في هذا الإطار بطرد السفير الأمريكي من بلاده بعد الأزمة متهما إياه بالتحريض ضد الديمقراطية في البلاد مستندا بذلك إلى صلات هذا السفير بزعماء المعارضة البوليفيين. فرغم كل ما تدعيه الحكومة الأمريكية من رعاية للديمقراطية في العالم، هي تكشف عن وجهها الحقيقي وعن مخططاتها الامبريالية عند دعمها لمثل هذه المحاولات الفاشلة لانقلابيين تستهدف من خلالهم شعوبا يمارسون ديمقراطيتهم بالانتخاب الحر.

يقودنا هذا الحديث عن الاستهداف الامبريالي إلى البعد الثالث والأهم الذي يتجلى في الدور الإقليمي. فلم يكن التضامن اللاتيني مع الحكومة البوليفية في مواجهتها لإحدى محاولات الاستهداف الامبريالية مقتصرا على التضامن بطرد السفير الأمريكي من دول لاتينية كما فعل رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية هوغو تشافيز، بل وصل إلى حد التكافل الشامل والدعم المتكامل لحكومة السياسة الشعبية الديمقراطية التي يلتزم بها الرئيس مورالیس في بوليفيا والتي يتطور الالتزام بها في أمريكا اللاتينية بشكل عام.

يقول الرئيس تشافيز "الأوضاع قد تغيرت، فقد مر ٣٥ عاما منذ الانقلاب على الرئيس الشهيد سالفادور أليندي. الآن يحاولون الإطاحة برئيس بوليفيا إيفو موراليس وإن صاحب هذه الخطة هو الولايات المتحدة..ولكن أمريكا اللاتينية قد تغيرت، لم نعد الآن الأغبياء كما قبل ٣٥ عام."

كثرت المؤتمرات واللقاءات التي أكد فيها مختلف رؤساء الدول اللاتينية دعمهم لحكومة الرئيس مورالیس ورفضهم القاطع لأي محاولة انفصال او انقلاب قد تشهدها البلاد. ولعل أهم اللقاءات التي تم الاتفاق فيها على هذه النقاط كان اجتماع اتحاد شعوب أمريكا الجنوبية الذي عقد في ١٥ أيلول في التشيلي وبشكل طارئ على إثر المجزرة التي حدثت في بوليفيا. **إذ أعلن المجتمعون بالإجماع:**

دعمهم لحكومة الرئيس إيفو موراليس الدستورية التي تم انتخابها من قبل الأغلبية في الاستفتاء الشعبي مؤخراً.

تحذيرهم من أن جميع حكوماتهم ترفض بشدة ولن تعترف بأي حالة قد ينتج عنها محاولة انقلاب من شأنها أن تمزق النظام الدستوري أو تعرض وحدة أراضي الجمهورية البوليفية للخطر.

اهتمامهم بالنقاط السابقة وعلمهم بالأوضاع الصعبة التي تؤثر على دولة بوليفيا الشقيقة وإدانتهم لقيام مجموعات تسعى لتقويض الديمقراطية البوليفية بالهيمنة على المرافق الحكومية وموظفيها ودعوتهم لإعادة هذه المرافق كشرط أساسي للبدء بأي عملية حوار.

وفي ذات الوقت دعوتهم لكافة الجهات السياسية والاجتماعية المعنية بأخذ الإجراءات اللازمة للإيقاف الفوري لأعمال العنف والترهيب وسوء الاحترام المرتكبة اتجاه النظام العام والمؤسسات الديمقراطية.

وفي هذا السياق التعبير عن أشد الإدانة للمجزرة التي وقعت في باندو، ودعمهم لنداءات الحكومة البوليفية بتشكيل لجنة من الاتحاد للتحقيق في القضية من أجل توضيح الحقائق ومن أجل إعلان التوصيات الكفيلة بألا تمضي المجزرة من غير معاقبة مرتكبيها.

حث جميع أعضاء المجتمع البوليفي على حفظ الوحدة الوطنية وسلامة أراضي البلاد لأنها مبادئ أساسية لأي دولة. وحثهم كذلك على رفض أي محاولة لإضعاف هذه المبادئ.

المطالبة بالحوار من أجل تحقيق الشروط اللازمة لتجاوز الدولة هذه الأزمة والتخطيط لحلول دائمة في ظل احترام كامل لسيادة القانون.

في هذا الشأن، اتفق رؤساء اتحاد شعوب أمريكا الجنوبية على :

تشكيل لجنة مفتوحة لجميع أعضائه وبالتنسيق مع الرئيس برو تيمبوريه من أجل مرافقة حكومة بوليفيا الشرعية في هذه المهام.

تشكيل لجنة دعم ومساندة للحكومة البوليفية بما يتناسب مع احتياجاتها.

إن هذه المواقف الواضحة تدل على جدية المواقف اللاتينية تجاه الأزمة في بوليفيا كما يتضح في قول الرئيس تشافيز "لن نقف مكتوفي الأيدي إذا تعرضت بوليفيا إلى أي انقلاب أو هجوم على الحكومة الديمقراطية....فكما أني على استعداد للموت من أجل فنزويلا، فأنا أيضا مستعد للموت من أجل بوليفيا."

إن هذا الحدث دلالة واضحة على وعي قادة المد اليساري في أمريكا اللاتينية بالخطر الذي يستهدفهم جميعا كقوة يسارية تمتد أكثر فأكثر. فلا يمكن للمخطط أن يكون أوضح من ذلك، فمحاولة انقلاب هنا وهناك بنفس الأساليب التي أثبتت فشلها هي خير دليل. ولا يمكن إهمال الصلة ما بين محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة التي استهدفت الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز ومحاولات إثارة الأزمة في بوليفيا في ذات الوقت. كما لا يمكن إغفال دلالة الأماكن التي تم اختيارها لتنفيذ المخططات الامبريالية، التي ارتكزت في فنزويلا وبوليفيا بشكل قوي، ودلالتها على استهداف عمق المد اليساري وأقوى الداعين له من بين الدول اللاتينية سواء كان ذلك الرئيس تشافيز أو الرئيس مورالیس.

إلا أن هذا الاستهداف يؤكد في الوقت ذاته أهمية ما تقدمه هذه الحكومات على الصعيد الشعبي. كما تؤكد أهمية ما تقدمه حكومة الرئيس مورالیس ومدى تأثير التغييرات الاشتراكية التي تطرحها مما جعل بوليفيا الأكثر جذرية في المنطقة بعد فنزويلا من حيث المضي قدما بخطوات فعلية نحو اشتراكية القرن الواحد والعشرين.. وبالتالي جعلها تأخذ مكانة متقدمة على لائحة المستهدفين من قبل الامبريالية عدوة الديمقراطية.

إذا كان توجه الدول اللاتينية نحو الاشتراكية المصحوبة بالديمقراطية والأولوية الشعبية متفاوتا ولا يحمل لدى الجميع ذات الدافع والقوة، فإنه يبقى خاضعا للإرادة الشعبية وما تفرضه هذه الإرادة من تقارب وتكامل ما بين الدول اللاتينية التي ترفض غالبية شعوبها الهيمنة الأمريكية وأهدافها الامبريالية الساعية لتدمير التقدم الديمقراطي اليساري غير المسبوق في أمريكا اللاتينية.

بعد طرد الرئيس إيفو موراليس للسفير الأمريكي من بلاده شاعت احتمالية قيام الولايات المتحدة بإيقاف اتفاقية تجارية مع بوليفيا تساوي ٢٠ ألف وظيفة بوليفية و١٥٠ مليون دولار سنويا.
وبوليفيا رغم أنها الدولة الأفقر في أمريكا اللاتينية لا ينبغي أن تقلق من هكذا أنباء. "لا يتوجب علينا الخوف من أي حصار اقتصادي تفرضه الولايات المتحدة على الشعب البوليفي." قال الرئيس مورالیس. وقال: "قبل أن أصبح رئيساً لبوليفيا، وجهتُ سؤالا لفيدل كاسترو وقلت له "ماذا لو كنت أنا رئيسا لبوليفيا وقامت الولايات المتحدة بفرض حصار اقتصادي على بوليفيا. رد الرئيس كاسترو قائلاً "أولاً بوليفيا ليست جزيرة ككوبا. ثانياً، بوليفيا لديها بلاد إلى جانبها ككوبا وفنزويلا والأرجنتين والبرازيل. وثالثاً، إن بوليفيا تمتلك مصادر طبيعية كثيرة جدا كالهيدروكاربونات والبترول."

وتأكيداً لما قاله فيديل فإن بوليفيا فعلاً ليست وحيدة ففنزويلا تدعم تنفيذ ٢٢٧٥ مشروعا في بوليفيا عبر برنامج "بوليفيا تتغير، مورالیس ينجز" بتبرع قيمته ٢١٤ مليون دولار أمريكي.

ورغم أن الأزمة الاقتصادية تسببت بانخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع العائدات الفنزويلية مما يعني خفض النفقات في كافة المجالات، فإن فنزويلا ملتزمة كما أكد دوماً الرئيس تشافيز بدعم الحكومات الديمقراطية التقدمية. "لن نسمح لليانكيز بالنيل منا من جديد،" قالها الرئيس تشافيز مؤكداً على أهمية الاتحاد بين النظم اليسارية الثورية للتصدي للهيمنة والتدخلات الامبريالية.

الرئيس الفنزويلي يطلق حملته للانتخابات المحلية

أعلن الرئيس تشافيز في الانطلاقة الوطنية الرئيسية لحملة الحزب الاشتراكي الموحد الانتخابية يوم الأحد ٩/٢٨ إنه من الممكن الفوز بكافة البلديات ولكنه حذر في الوقت ذاته من الرضا الذاتي والخيانة كما استعرض مهام الثورة بعد الانتخابات.

قال الرئيس تشافيز إن الانتخابات المحلية المقبلة في تشرين الثاني القادم هي في غاية الأهمية بالنسبة لأمريكا اللاتينية وللعالم، فهي لا تتعلق فقط في الفوز بمناصب بلدية وحكومية بل أيضاً في بناء الوعي.

وقد أبدى ارتياحه لاحتواء فنزويلا الآن على حزب اشتراكي ثوري موحد يمتلك تأثيرا متجاوزا للحدود على الرغم من أنه تأسس قبل عام واحد فقط. قال الرئيس تشافيز "كان قد حان الوقت لوجود حزب ذي كادر سياسي كافٍ وملائم، حزب يمثل الجماهير فعلياً."

أكد أنه بالعمل الجاد لن يكن هناك أي منصب من المناصب الـ٢٢ الانتخابية لا يستطيع التحالف الوطني (الأحزاب المناصرة للرئيس تشافيز) الفوز بها وأن طريق الفوز هو التنظيم والتعبئة والوعي الاشتراكي الثوري.

"نحتاج إلى الكثير من المعرفة والدراسة ..دراسة الواقع الذي يحيط بنا، الإدراك من خلال قوة الملاحظة والتحليل والنقاش والعمل الأيديولوجي...بهذه الطرق فقط يمكننا أن نزيد المعرفة والوعي الثوري والاشتراكي. ولا ننسى أن هذه الثورة لها طريق واحد: الاشتراكية...وهو الطريق الوحيد الذي يتيح لنا فرصة تعزيز الاستقلال الفنزويلي."

وبذلك أضاف "إن هدف الانتخابات ليس بمجرد الفوز بل الفوز بالتنظيم، القدرة على التعبئة وزيادة الوعي ضمن معركة أفكار لأن البلاد ليست مستيقظة كليا وبالشكل المطلوب."

"إنه من الضروري أن نكون على استعداد لخوض المعركة في أي مكان لأن أناس نائمين لن ينعموا بنصر على الإطلاق ولأن الحملة الانتخابية يجب أن تكون فرصة وسيناريو لاستمرار إيقاظ الشعب...لأن الوعي لا يتوقف عن النمو، يتوجب علينا تغذيته بالنقاش والمعرفة والنقد الذاتي، فهو

أداة قوية وضرورية من أجل خلق ثورة حقيقية."

موجها خطابه إلى المرشحين، حذرهم من التحول إلى برجوازيين صغار قائلاً "لقد اكتفينا من الخيانة، نريد الآن مسؤولين ثوريين حقيقيين، اشتراكيين، صادقين. كلكم لديكم الكلمة بعد ٢٣ تشرين الثاني، ولكن اكتفينا من الآن ."

أضاف الرئيس تشافيز في خطابه "إن أيامي معدودة لأنهم يتربصونني" في إشارة منه إلى محاولات الانقلاب التي أدينت هذا الشهر والتي اعتقل على إثرها ١٢ شخص حتى الآن.

حذر من هجوم محتمل من قبل الأوليغارشية الفنزويلية و"مناصري اليانكيز" خلال هذا الشهر وقال إنه في ظل هكذا تهديدات لا بد من وضع شبكة من الاستخبارات الشعبية مرتبطة بالحكومة الوطنية وأجهزة الشرطة.

وفي ذات الوقت أكد قائلاً "نعم، سيكون شهر تشرين الأول أحمراً، ولكنه سيكون أحمراً بالسعادة، أحمرا بالشوارع، أحمرا باحمرار العاطفة والوطن، أحمرا ليس لأجل العنف بل للسلام، أحمرا ليس بكره المعارضة بل بحب الشعب والحزب الاشتراكي الموحد. أما شهر تشرين الثاني فسيكون أحمرا بالنصر والاشتراكية. لن نكن البلاد الحمقاء بل البلاد الحمراء."

كما اتخذ الرئيس تشافيز من الحدث فرصة لمباركة الوزير الجديد للعدل والعلاقات الداخلية، طارق العصامي، الذي قال تشافيز إن أمامه معركة صعبة مقبلة ضد تهريب المخدرات واللاأمن.

المصدر: موقع فنزويلا أناليسز

مقتطفات من أمريكا اللاتينية

أطلقت الرئيسية التشيلية ميشيل باشلت خلال زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية منذ بضعة أسابيع دعابةً قالت فيها: "لماذا لم يحدث أي انقلاب في الولايات المتحدة؟....لأنه ما من سفارة أمريكية في الولايات المتحدة."

قدمت قناة CNN الأمريكية تقريراً يتناول الأزمة البوليفية بتاريخ ١٦ سبتمبر (أيلول) قلب الكون رأسا على عقب فجعل من المجزرة التي ارتكبتها المعارضة بواسطة مرتزقة مستأجرين بحق فلاحين اندفعوا نصرةً للديمقراطية ورئيسهم المنتخب ديمقراطياً واقعةً أثيرت حولها "تقارير متعارضة" فذكرت القناة بأن المعارضة تتهم الحكومة بأنها "كمنت للفلاحين وهاجمتهم القوات الحكومية..وتابعت القناة جنونها لتستمر المهزلة قائلةً بأن الحكومة تدعي بأن الفلاحين هم من بدؤوا بإطلاق النار! وأضافت بأن المعارضة لن تتوقف عن أعمالها العنفية ما لم يتوقف سقوط الضحايا.

الرئيس البيروفي آلان غارسيا صديق الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت شعبيته إلى حد أن ٧٥% من البيروفيين لا يعجبهم أداؤه كرئيس، فمن جملة ما قام به هو إغلاق مراكز تقدم خدمات اجتماعية للفقراء بحجة أن الرئيس تشافيز يمولها وبأنها تروج للاشتراكية.

كشف المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية جون مكاين خلال مقابلة أجراها مع إذاعة ميامي عن أنه يعتقد بأن رئيس الوزراء الاسباني، خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، هو قائد أمريكي لاتيني يساري.

احتلت كولومبيا "الديمقراطية" المفضلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في القارة اللاتينية المرتبة الثانية عالمياً بعد السودان بعدد المواطنين المهجرين داخلياً.